دور الإعلام في
المجتمع الديمقراطي
على عتبة القرن الحادي والعشرين
دراسة فكرية إسلامية

أ.م.د.أنس عصام إسماعيل

كلية التربية للبنات- جامعة بغداد

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد.

مما لا شك فيه أن مجتمعنا يتلقى كل يوم كماً هائلا من المعلومات عبر وسائل الإعلام سواءً منها المسموعة أو المرئية، الأرضية أو الفضائية، وهي تمثل الاتجاهات المتعددة سواءً منها العلمية أو الثقافية أو الدينية أو غيرها، وهذا كله يجعل الأمانة عظيمة على عاتق الإعلاميين، حيث صار غالب ما يقدمونه للناس من مادة إعلامية يتعامل معها المجتمع على أنها من المسلمات بل من البديهيات أحيانا، وهذا ما جعل وسائل الإعلام تمتلك القدرات التي بإمكانها أن تقلب الحقائق أو أن تقدمها للمجتمع كما هي بلا زيف أو تزوير، ولا ننسى الكم الهائل من البث الفضائي والذي صار يسيطر على عقول الناس وقلوبهم. وحيث أنني لم أجد من كتب عن هذا الموضوع كبحث مستقل ن وجل ما وجدته إما عن الإعلام الإسلامي أو الإعلام بشكل عام.

ومن هنا أردت أن يكون عنوان بحثي هذا (دور الإعلام في المجتمع الديمقراطي) لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة في عالمنا اليوم، وهو يمثل آراء الباحث من وجهة نظر فكرية إسلامية، وقد تناولت الحقبة الزمنية الحالية، والتي تشهد تطورا علميا كبيرا، لذلك حددته بمدة زمنية معلومة وهي (على عتبة القرن الحادي والعشرين). وقد قسمت بحثي إلى مبحثين تسبقهما مقدمة وتليهما خاتمة، تناولت في البحث الأول المجتمع الديمقراطي وفيه مطالب: تناولت في المطلب الأول نشأة الديمقراطية، وتناولت في المطلب الثاني الديمقراطية الغربية، وتناولت في المطلب الثالث الديمقراطية الإسلامية (الشورى).

وتناولت في المبحث الثاني دور الإعلام في المجتمع الديمقراطي المعاصر، وفيه مطالب: تناولت في المطلب الأول أثر الإعلام في الجانب السياسي وتناولت في المطلب الثاني أثر الإعلام في الجانب الاجتماعي.

وهو محاولة من الباحث لإبراز دور الإعلام على المستوى السياسي والثقافي والاجتماعي والأخلاقي في هذه الحقبة الزمنية.

المبحث الأول
المجتمع الديمقراطي

المطلب الأول: نشأة الديمقراطية.

وقبل الخوض في نشأة الديمقراطية لابد لنا من تعريف موجز للمجتمع.

(المجتمع): من جمع الشيء عن تفرقةٍ يجمعُهُ جمعاً وأجمَعَهُ فاجتمع واجدمَعَ وهي مضارعة وكذلك تجمَّع واستجمع والمجموع الذي جمع من ههنا وههنا وإن لم يجعل كالشيء الواحد، وتجمّعَ القومُ اجتمعوا أيضاً من ههنا وههنا، والجمع اسم لجماعة الناس والجمع مصدر قولُك جمعت الشيء، والجمعُ المجتمعون وجمعُهُ جموع، والجماعة والجميع والمجمع والمجمعة كالجمع[١].

وحين نتحدث عن المجتمع الديمقراطي تتبادر إلى أذهاننا معلومة بديهية تقول ان المجتمع الديمقراطي هو الذي ينال فيه الإنسان حقوقه ويؤدي فيه واجباته وكأننا نتصوره المدينة الفاضلة عند الفلاسفة[٢] أو صورة تقريبية لمجتمع الصحابة الكرام، وهذا وهم حيث أن أصل الديمقراطية هو ديمقراطية الحكم وليس الأخلاق أو العادات والقيم والتقاليد. لكن سرعان ما تطورت الفكرة من ديمقراطية الحكم إلى غيرها من مجالات الحياة. لذلك كان لزاما علينا أن نتعرف على حقيقة الديمقراطية ليكون الأمر جليا عندنا.

حقيقة الديمقراطية: لما كانت الديمقراطية مصطلحا سياسيا غربيا فإنه ينبغي الرجوع إلى أهله لمعرفة معناه الذي يترتب عليه معرفة حكمه. ومعنى الديمقراطية في عرف أهلها: هي سيادة الشعب، وأن السيادة سلطة عليا مطلقة غير محكومة بأية سلطة أخرى[٣] وتتمثل هذه السلطة في حق الشعب في اختيار حكامه وحقه في تشريع ما يشاء من القوانين، ويمارس الشعب هذه السلطة عادة بالإنابة بأن يختار نوابا عنه يمثلونه في البرلمان وينوبون عنه في ممارسة السلطة.

ومن المعلوم أن الديمقراطية أو (حكم الشعب لنفسه) جاءت كرد فعل للدكتاتورية الكنسية في العصور الوسطى وما قامت به من إعدام وإحراق للعلماء ومن تدخلات كثيرة في شؤون الناس والحكم سواء منها الدينية أو الاجتماعية أو العلمية. وعندما انتهت سلطة الكنيسة وتحولت الشعوب إلى الديمقراطية حولت كل شيء معها حتى الدين والتقاليد والأعراف إلى قرارات ديمقراطية. وهذا في نظر الفكر الإسلامي يعتبر انتقال من تطرف إلى التطرف المقابل أي من تسلط الكنيسة وتدخلها في كل شيء إلى حكم الناس لأنفسهم

في كل شيء، وهذا طبعا نتيجة طبيعية فالشعوب عندما تعاني من ضغوط معينة ومن ثم تتمكن من التخلص منها فإنها ستنتقل إلى الطرف المقابل وهو ما نسميه بالتحول ١٨٠ درجة أي عكس الاتجاه تماما.

والأصل أن واجب الكنيسة في ذلك الوقت أن يتجسد فيما هو جائز أو غير جائز من أحكام الدين عندهم، وما عدى ذلك من قضايا علمية أو نتاجات أدبية فليس لها أن تتدخل فيها، ولو كان الأمر كذلك لما حصلت الثورة على الكنيسة(٤). وعندما يختار الناس الديمقراطية فإنهم سيختارون الديمقراطية المتعلقة بشؤون الحكم وبعض الأمور العامة التي لا علاقة لها بالدين، وبذلك تكون الكنيسة لها السلطة الدينية والأمور الأخرى تكون بيد من تفوضهم الشعوب ولا تعارض بين الأمرين.

لكن الذي حصل أن الكنيسة تدخلت في كل شيء وحكمت بالحديد والنار وضغطت على الشعوب مما جعل الشعوب تتمرد على الكنيسة في كل شيء حتى في قضايا الدين والخلق. وهذا يخضع لقوانين الفعل ورد الفعل.

والشعوب التي حصلت على الديمقراطية بعد عناء طويل وتضحيات كبيرة لا تريد بحال من الأحوال أن تسلم السلطة لجهة معينة تدعي صفة من صفات القدسية أو الشرعية خوفا من العودة إلى أيام الظلم والاضطهاد التي مرَت عليها. لذلك كانت الأجيال تعلم بعضها الحفاظ على الحرية والديمقراطية ولا تريد أن تعطي الجهات الدينية أو رجال الدين أي سلطة عليهم ولو في جانب الاعتقاد أو الأخلاق وما نراه اليوم في أمم الغرب من بقايا دين هو في حقيقة الأمر مجرد شعارات وطقوس يجتمع عليها الناس لتبقى هويتهم وانتماؤهم بدون تغيير.

المطلب الثاني
الديمقراطية الغربية

وكما أسلفنا فإن الديمقراطية التي جاءت كرد فعل على تسلط الكنيسة كانت هي أيضا متطرفة ولكن على عكس الكنيسة تماما فقد تطرفت الديمقراطية الغربية وجعلت كل شيء خاضعا لرأي الأكثرية سواء كان ذلك الأمر سياسيا أو شرعيا أو أخلاقيا(٥). وهذا فيه خطورة عظيمة على المجتمعات وسيؤدي يوما ما إلى هلاك وزوال تلك المجتمعات.

حيث أن مناط الحكم على الديمقراطية هو كون السيادة فيها للشعب، بما تعنيه السيادة من كونها سلطة عليا لا تعترف بسلطة أعلى منها فهي تستمد سلطتها من ذاتها دون قيد من شيء، فتفعل ما تشاء وتشرع ما تريد دون مراجعة أحد لها، وهذه هي صفة الله- تعالى-، كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَحۡكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكۡمِهِۦ﴾[٦] وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ﴾[٧] وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ﴾[٨] ونخلص من هذا إلى أن الديمقراطية تضفي صفة الإلوهية على الإنسان بمنحها إياه الحق المطلق في التشريع، فجعلته بذلك إلها مع الله وشريكا له في حق التشريع للخلق. وهذا خطا فادح ترتكبه الأنظمة الديمقراطية فليس كل ما يجتمع عليه الناس يكون صحيحاً حيث أن العلوم والمعارف والمفاهيم تتغير من زمن إلى آخر، وما يكون اليوم صحيحاً في نظر المجتمع قد نجده غداً محض خرافة، ما لم تستند إلى المصدرين المعصومين (الكتاب والسنة) والدليل:

١-لو اعتبرنا أن رأي الأكثرية أو الشعوب هو الصواب لما احتاجت البشرية إلى الأنبياء والرسل.

٢-نحن نعتبر الآن أن ما كانت تفعله بعض المجتمعات القديمة هو محض خرافة كرمي فتاة في النيل كل عام لترضيته وعدم فيضانه أو تقديم القرابين البشرية لبعض الآلهة، وهذا كان بموافقة تلك الشعوب، وهي تفعل ذلك بإرادتها. وهي ممارسة ديمقراطية. باعتبار أن غالبية الشعب موافقون عليها.

٣-إن فعل قوم لوط ﷺ كانوا موافقين عليه بالإجماع، وكان هو العمل الصواب بنظرهم قال تعالى: ﴿وَلُوطًا إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِۦٓ أَتَأۡتُونَ ٱلۡفَٰحِشَةَ وَأَنتُمۡ تُبۡصِرُونَ ۝٥٤ أَئِنَّكُمۡ لَتَأۡتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهۡوَةٗ مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِۚ بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ تَجۡهَلُونَ﴾[٩]، يقول سيد قطب: «هذه الحلقة القصيرة من قصة لوط تجيء مختصرة تبرز همَ قوم لوط بإخراجه، لأنه أنكر عليهم الفاحشة الشاذة التي كانوا يأتونها عن إجماع واتفاق وتعارف وعلانية، فاحشة الشذوذ الجنسي بإتيان الرجال وترك النساء»[١٠] وما نجده اليوم من زواج المثل والأسرة الأحادية الخلية فضلا عن شيوع الزنا والانحرافات الأخلاقية يعد اليوم من متطلبات الديمقراطية[١١] فإذا كانت الشعوب تريد ذلك فليس لأحد أن يعترض عليهم. أليست هذه ديمقراطية؟

٤-إن ما تقوم به الدول القوية (الديمقراطية) من احتلال للدول الضعيفة ومن ثمّ سرقتها وتدميرها بالكامل وسحق شعوبها، كما حصل ذلك عندما احتلت أوربا معظم البلدان العربية بعد سقوط الدولة العثمانية في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وقد تتدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى كما فعلت الولايات المتحدة عندما تدخلت في الانتخابات الايطالية عام ١٩٤٧م، وفيها أصدر الرئيس الامريكي ترومان مبدأه الشهير الذي سوغ للمخابرات الأمريكية إنفاق ما يزيد عن سبعين مليون دولار لإنجاح الحزب الديمقراطي المسيحي واسقاط الحزب الشيوعي الايطالي، وامريكا تعلن هذا وتفخر به[١٢]. وهي في كل ذلك تستند إلى قرارات المجالس النيابية أو البرلمانات في دولها، وهذا يعني أن ما تقوم به هو حسب متطلبات الديمقراطية.

٥-إن ما تشرعه الدول الديمقراطية من قوانين ضد الإرهاب (كما تزعم) تقوم بمقتضاها باعتقال أي شخص مشكوك فيه إلى أمد طويل باسم مكافحة الإرهاب، أليست هذه القوانين هي نابعة من الديمقراطية، وهي تعبر عن رغبة تلك الشعوب.

٦-من المعلوم أن الشعوب تضلل سواء عن طريق الإعلام أو بث الإشاعات الكاذبة أو تهويل الأمور «كما حصل من تعظيم لموضوع أسلحة الدمار الشامل في العراق، ومن ثمّ تبين أنها أكذوبة من أكاذيب المخابرات الأمريكية وإلى الآن لم يجدوا أي من هذه الأسلحة». حيث أن المخابرات الأمريكية استطاعت أن تضلل الرأي العام عن طريق إشاعات بثتها و أوصلتها إلى وسائل الإعلام، وبالتالي تناولتها وسائل الإعلام وهولت الأمر مما جعل المجالس النيابية في تلك الدول والتي هي مسؤولة عن اتخاذ القرار وافقت على الحرب ضد العراق ومعظم المعلومات التي حصلت عليها المجالس النيابية في تلك الدول صادرة إما عن المخابرات الأمريكية أو عن وسائل الإعلام، وبالتالي حصل ما حصل ومعظم الشعوب تستقي معلوماتها من وسائل الإعلام فهي تثق بها بشكل أو بآخر.

المطلب الثالث
الديمقراطية الإسلامية أو الديمقراطية التي نريدها اليوم (الشورى الإسلامية)

يتضح من المبحث السابق أن الشعوب يمكن أن تضلل بوسائل شتى وبالتالي ستصوت على قرارات مجحفة أو ظالمة، وهذا ما كان موجودا في السابق وإلى اليوم. ونحن اليوم بين نارين بين شعوب تحكمها الدكتاتورية فتذيقها ألوان العذاب وبين شعوب تحكمها أنظمة ديمقراطية تضللها وتمارس عليها أنواع الخدع والأكاذيب، وفي كلتا الحالتين فإن الشعوب هي الخاسر الوحيد على مر الزمان. إلا ما كان في بعض الأزمنة والتي سادت فيها أنظمة مزجت بين توجيهات السماء وبين آراء أهل الأرض، فكانت الحضارة الإسلامية التي قدمت للبشرية أنموذجا راقيا إلى الآن يعد أعجوبة من أعاجيب الزمان ليس لأنها فتحت الأرض ولكن لأنها قدمت للبشرية وللشعوب التي حكمتها قمة شامخة من التعامل الإنساني النبيل، والتي عجزت كل دول الأرض عن تقديم شيئا منه حتى في الدول الأكثر تقدما.

وقبل الدخول في تفاصيل الديمقراطية أردت أن أقدم لفكرة المزج بين توجيهات السماء وبين آراء أهل الأرض.

إن الفكر الإسلامي عموما يدور في فلك القرآن والسنة، كما يدور الإلكترون حول النواة ولنتخيل ذرة نواتها القرآن والسنة وتدور حولها الإلكترونات وهي نتاجات مفكري الإسلام، وهذا الإلكترون يحتوي على جزأين الجزء الأول هو الأصول الثابتة النابعة من القرآن والسنّة، والجزء الثاني هو اجتهاد هذا المفكر أو ذاك، حيث أنه لا يسند أفكاره إلا بالكتاب والسنّة، ومن ثمّ فهذه الأفكار أو الإلكترونات (كما سميناها) قد تقترب من النواة فتكون في المدار الأول وقد تبتعد فتكون في المدارات الأخرى حسب إسناد هذه الفكرة من المصدرين الثابتين (القرآن والسنّة).

ومن هنا يتبين لنا أن عموم أفكار المسلمين هي نابعة وتابعة من هذين المصدرين المعصومين. لذلك فإن المصدرين الثابتين يجذبان هذه الأفكار ويمنعانها من الانفلات بعيدا عنهما، كما تفعل النواة عندما تجذب الإلكترونات حولها.بينما الفكر التائه يكون كمجموعة إلكترونات تائهة فهي مبعثرة لا يمكن أن تفعل شيئا أو كذرة نواتها ضعيفة جدا لا تستطيع أن تجذب الإلكترونات حولها فتنفلت منها إلى غيرها. وهنا يبدو

الفرق واضحا بين الفكر المستند إلى توجيهات السماء والفكر التائه الذي ليس له ضابط، سوى موافقة الأغلبية عليه، وقد بينا بطلانها فيما سبق.

إن الحضارة الإسلامية لم تكن نتاج أفكار فلاسفة ومشرعين وعلماء بل كانت مستندة إلى وحي السماء الذي يمكن بواسطته أن يعصم الأمة بالإطار العام من الزيغ والزلل أو الدخول في كوارث عسكرية أو غيرها. من كل ذلك نستنتج أن الديمقراطية الحقة والتي نحتاجها اليوم هي الديمقراطية الإسلامية أو بعبارة أدق هي الشورى الإسلامية وهي لا تشبه ديمقراطية الغرب أو الشرق إلا من حيث الاسم فقط.

إن الإسلام لم يعط للبشر صفة القدسية أو الحاكمية المطلقة ولم يسلبه حق الاجتهاد والتفكير وإبداء الرأي، لذلك نجد أن النظام الإسلامي أعطى للبشر حق التشريع في الأمور التي لا تمس الأمن الكوني أو الأمن البشري بشكل عام، فجعل له نوعا من الديمقراطية لا تشبه الديمقراطية الغربية أو الشرقية بل هي نوع فريد، حيث أعطاه حق التصرف في كل شئ يحتاجه في الدنيا ومنع عنه أشياء لا يستطيع أن يعطي رأيه فيها كونه بشرا وله حدود وإمكانيات معينة لا يستطيع أن يتجاوزها، حيث عوامل النقص ومركبات الشهوة الموجودة في الإنسان تحجب عنه إدراك مثل تلك الأشياء.

ولنأخذ مثالا على ذلك:

إن أغلب الدول الديمقراطية والقوانين الأرضية لا تعتبر الزنا عملا سيئا أو جريمة أخلاقية، لاسيما إذا كان برضا الطرفين، بينما نجد الشريعة الإسلامية حرمته ووضعت عقوبة لمرتكبها[١٣] قال تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ ﴾[١٤]، وعلّة التحريم كما هو واضح أن انتشار هذه الفاحشة يؤدي إلى تردي الأخلاق واختلاط الأنساب، وضياع الحقوق وهدم الأسرة وانتشار الأمراض الفتاكة وما إلى ذلك[١٥]، بينما نجد أن الديمقراطية الغربية اعتبرت نتائج هذا الأمر محصورة في الإضرار بالطرفين لو حصل ضررٌ ما، بينما الشريعة الإسلامية أرادت الأمن الكوني، والعليم الخبير يعلم أن هذه الفاحشة لو انتشرت ماذا ستفعل بشعوب الأرض ونحن الآن نعلم بعض نتائجها، وما نعلمه قليل بينما علام الغيوب أمرنا بترك الفاحشة لأنه يعلم نتائجها ويعلم أننا لا نستطيع بعقولنا المجردة أن نعلم نتائجها السلبية على أهل الأرض.

ولذلك يظهر على مر العصور أن الحضارة الإسلامية كان يعتريها بعض النقص والخلل بحكم الضعف البشري لكنها لم تقع في أخطاء تهدد الأمن الكوني حيث أن نسبة

الخطأ عندهم (أي المسلمين) هي أقل بكثير من غيرهم لأنهم يستندون في أفكارهم دائما إلى المصدرين المعصومين (الكتاب والسنّة)[١٦].

والله (سبحانه وتعالى) خلق الكون ويعلم ما يصلحه وما يفسده، وهو الذي شرّع لنا هذه الشريعة بحدودها الثابتة أحيانا وبتفاصيلها أحيانا أخرى، فكفانا برحمته عن التردي في مهاوي الكوارث البشرية.وقد أعطانا حرية التصرف على ألا نتجاوز الحدود الشرعية، وان لا يكون اجتهادنا مقابل النصوص الشرعية، ولن يقف إجماع أمام نص قاطع من نصوص القرآن والسنّة.

وهذه هي صفات الديمقراطية الإسلامية أو الشورى الإسلامية، وهي أصل من أصول نظام الحكم في الإسلام، ولا غنى للحاكم عنها، وهي حق من حقوق الرعية على الحاكم، قال تعالى: ﴿ فَٱعۡفُ عَنۡهُمۡ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِۖ فَإِذَا عَزَمۡتَ فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَوَكِّلِينَ ﴾[١٧] وقد امتدح الله– تعالى– المؤمنين بهذه الصفة حيث يقول: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمۡ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمۡرُهُمۡ شُورَىٰ بَيۡنَهُمۡ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ﴾[١٨].

وقد استشار الرسول ﷺ أصحابه في أكثر من موضع منها:

- مشاورته لهم قبيل معركة بدر حيث أن الأنصار بايعوه على النصرة في بلدهم وليس خارجها حسب بنود بيعة العقبة الثانية فأحب أن يعرف رأيهم[١٩].
- مشاورته لهم بعد معركة بدر فيما يفعل في الأسرى، فكان رأي الصديق ﷺ أن يأخذ منهم الفدية فأخذ برأيه[٢٠].
- مشاورته لهم في الخروج لمعركة أحد أو البقاء في المدينة، فكان الرأي الغالب الخروج فأخذ به[٢١]. والأمثلة في ذلك كثيرة.

وتكمن أهمية الشورى في أنها تؤدي إلى إشراك الأمة في الحكم، والتفكير في قضاياها، وتحول دون استبداد الحاكم أو طغيانه، وتجنب الحاكم الخطأ في اتخاذ القرار، ولا شك أن تعدد العقول والرأي يوصل إلى الصواب أكثر من العقل الواحد[٢٢].

وهي التي نحتاجها اليوم حيث لا ظلم ولا اعتداء ولا تشريع لقوانين الاعتداء على الغير، وهي أن نجتهد فيما دون النص الشرعي، وبذلك نتجاوز كل تشريعات الظلم سواء على الأفراد أو الجماعات.

المبحث الثاني
دور الإعلام في المجتمع الديمقراطي المعاصر

وقبل الخوض في دور الأعلام لابد من تحديد المجتمع الديمقراطي الموجود اليوم، ومن البديهي أن المجتمعات التي تسمي نفسها ديمقراطية هي المجتمعات التي تتبع الديمقراطية الموجودة ألان وليست الديمقراطية التي ننشدها نحن المسلمون، ولذلك فهي مجتمعات منفتحة على جميع الثقافات والأفكار والعقائد، وبما أنها تعتمد أساسا على قناعات المجتمع بأي وسيلة وبأي فكرة، فالمهم عندهم أن يقتنع عامة الناس بهذه الفكرة أو تلك، وهذا يذكرنا بالفلسفة السوفسطائية[٢٣]، عندما كانوا يقنعون عامة الناس بأساليب تبدو في ظاهرها منطقية ولكن في حقيقتها تخالف المنطق السليم، والمهم هو إقناع عامة الناس.

وما أشبه اليوم بالبارحة، فالمجتمعات الديمقراطية اليوم تستقبل أي فكرة والذي يستطيع أن يقنع الجمهور هو صاحب الحق مهما كان في حقيقته. وبما أن إقناع الجماهير يحتاج إلى أساليب ووسائل.

فالأساليب يتكفل بها صاحب الفكرة أو المبدأ، والذي يريد عرض مادته على الجمهور، والوسائل (وهي موضوع هذا الفصل) هي كيفية الوصول إلى الجماهير لإقناعهم بهذا الأمر أو ذاك، وهنا يأتي دور الإعلام، بوسائله المتعددة من الحديث المباشر إلى الناس وإلى صفحات الإنترنت مرورا بالصحيفة والمجلة والإذاعة والمحطات الأرضية والفضائية ودور العرض المسرحي والسينمائي والقصة القصيرة والمهرجانات الشعرية والندوات والاحتفالات الجماهيرية وما إلى ذلك.

لقد تطور الإعلام تطورا كبيرا خلال العقود الأخيرة وبالأخص خلال العقدين الأخيرين، وهذا الأمر كما له إيجابيات كبيرة له أيضا سلبيات كبيرة، ففي الماضي كان الخبر يحتاج إلى أيام بل إلى شهور لينتقل بين بلدين متباعدين واليوم نجد أن الخبر يصل إلى كل بقاع الأرض لحظة وقوعه، وهذا مما يجعل العالم يبدو كقرية صغيرة بل كبيت واحد، حيث يعلم أهل أوربا بما يحصل في العراق مثلا لحظة بلحظة، وهذا يجعل الأحداث تتسارع والزمن يختصر بشكل كبير، وما أراه إلا إحدى علامات الساعة التي أخبر عنها الرسول ﷺ حيث يقول: «**لا تقوم الساعة حتى يتقارب الزمان فتكون السنة كالشهر والشهر كالجمعة وتكون الجمعة كاليوم ويكون اليوم كالساعة وتكون الساعة كالضرمة بالنار**»[٢٤] واليوم صار للإعلام دور كبير بل يعد سلطة قوية حيث يؤثر على

الشعوب والحكومات على حد سواء. وقد يرفع الإعلام أناسا بتسليط الضوء عليهم، ويضع آخرين من خلال التشهير بهم وإظهار عيوبهم. وما ينطبق على الأفراد ينطبق على الحكومات والمؤسسات.

وبعد هذه المقدمة سيتم التطرق إلى دور الإعلام في المجتمع الديمقراطي من خلال تأثيره على جانبين أساسيين من جوانب الحياة الاجتماعية وهما الجانب السياسي والجانب الاجتماعي.

المطب الأول- أثر الإعلام في الجانب السياسي.

١-العملية السياسية ولعبة الانتخابات:

يكاد يكون الإعلام صاحب الدور الأكبر في العملية السياسية بدءا من الترويج للمرشحين وانتهاءً بالفضائح السياسية التي تؤدي إلى سقوط هذا الزعيم أو ذاك، وما يجري الآن على ساحة بعض الدول العربية خير شاهد على ما نقول. ومن هنا نجد العلاقة القوية بين السياسيين وبين المؤسسات الإعلامية على اختلاف أنواعها، وكذلك نجد حرص الأحزاب السياسية على امتلاك الصحف أو الفضائيات أو الإذاعات، حيث لا تستطيع أن تروج لبرنامجها السياسي إلا من خلال المؤسسات الإعلامية.

ومن هنا يبرز دور الإعلام الكبير في الجانب السياسي، فعندما يروج لمرشح ما أو لبرنامج ما أو لحكومة معينة فإنه يستقطب جماهير الناس وبالتالي ستبقى هذه الحكومة وستسقط تلك، وصاحب الإعلام الأكبر هو صاحب النفوذ الأوسع بين جماهير الناس. والناس يأخذون دور المتفرج على العملية السياسية، فالفضائية الفلانية تلمّع هذا المرشح وتذكر أمجاده وبطولاته، وتلك الفضائية تتناول فضائحه المالية والأخلاقية[٢٥].

وفي كلتا الحالتين فالنزاهة والموضوعية بعيدة تمام البعد عن هذا وذاك، حيث هو يمتلك هذه الفضائية بينما تلك يملكها الطرف الآخر، وهكذا فهي مسرحية شخوصها وأبطالها الباحثون عن الكراسي ومخرجها يبقى خلف الستارة، وهو الذي يقرر من الذي يجب أن يصفق له الجمهور. وغالب الجمهور من دهماء الناس وعامتهم من الذين يبحثون عن لقمة العيش أو السكن أو الملذات المادية وغيرها، فمن استطاع أن يلوح للجمهور

بالخبز أو الكوخ هو الفائز في صندوق الاقتراع، سواء كان مخلصا لبلده أو لصا أو سفاكا للدماء.

وبالتالي سيدفع الجمهور ثمن جهلهم، فلا خبز ولا ماء ولا كوخ يستظلون به، بل المزيد من الدم المسفوك على أعتاب هذا الزعيم أو ذاك. ومزيد من الفقر والبطالة والحروب بلا معنى ولا طائل وراءها، ثم ينتظر الجمهور مسرحية أخرى تكون عندما يعلن عن انتخاب حكومة أخرى بعد الفضائح التي فاحت رائحتها عن الحكومة الماضية. ليظهر بطل جديد يقفز من خلف الأستار على خشبة المسرح السياسي، ليصفق له الجمهور المسكين، ويعلق عليه آماله حيث الأمن والأمان والخبز والكوخ، فيظهر أنه أسوأ من سابقه، فيذيقهم ألوانا أخرى من العذاب لم تكن عند سابقه.

وهكذا يبقى الجمهور محتارا لمن يصفق ولمن يعطي صوته، حتى يصل إلى مرحلة اليأس والإحباط فلم يعد يبالي فيمن يصعد على منصة الحكم، ولا يريد أن يشاهد المزيد من المسرحيات التي تتلاعب بعواطف الجماهير ثم ينكشف الأمر على أنه لعبة كبيرة، وأكذوبة خدعت الجماهير ومسرحية أبطالها الحقيقيون هم أصحاب المؤسسات الإعلامية.

٢-**السياسة الدولية:** وكما يخدع الجمهور البسيط من الناس فإن المجالس النيابية يمكن أن تخدع، لكن بنوع من التضليل الإعلامي الأكثر ذكاء ودهاء، حيث أن المجالس النيابية أو البرلمانات أعضاؤها من المتخصصين وليسوا من عامة الناس والبسطاء. وهنا تحتاج الحكومات أو الزعماء الحقيقيون إلى المؤسسات الإعلامية ذات الكفاءة الأكبر وصاحبة السمعة الأفضل لاسيما المؤسسات التي تبدو في ظاهرها أنها مستقلة وليست تعمل لحساب أحد، وهذه العملية فيها نوع من التعقيد.

وعلى سبيل المثال فالدولة العظمى أو مجموعة من الدول تريد أمرا ما، وهي لا تستطيع أن تقنع مجالسها النيابية، أو هناك معارضة قوية داخل البرلمان، فتسعى لإقناعهم من خلال التضليل الإعلامي الذي تقوم به المؤسسات الإعلامية والتي تعدّ في نظرهم مستقلة، فتكبّر لهم بعض الحقائق وتصغّر لهم أخرى، وبالتعاون مع المؤسسات المخابراتية وبعض المؤسسات العلمية التابعة لها، عندها سيكون التأثير كبيرا على المجالس البرلمانية وتصوت لهذا الأمر أو ذاك.

بعد إلحاح وتزوير للحقائق من قادتهم، فالأمر بجملته لعبة كبيرة تتعاون فيها المؤسسات الإعلامية مع الأجهزة المخابراتية، للترويج لأمر ما وللحصول على التأييد له سواء من قبل البرلمان أو من عامة الناس. فالمهم عندهم أن يحصل هذا الأمر الذي يريدون. ومثالنا على ذلك هو ما حصل من حملة إعلامية سبقت احتلال العراق، حيث صوّر العراق على أنه يستطيع أن يدمر نصف الكرة الأرضية بأسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها، وهذا حصل بإيعاز من الأجهزة المخابراتية للدول الكبرى لوسائل الإعلام لتروج هي بدورها وتضخم هذا الأمر في عقول الخاصة والعامة من الناس، وصار موضوع أسلحة الدمار الشامل يسيطر على عقول مجتمعات تلك الدول، إلى أن حصلت على الموافقات اللازمة من قبل المجالس النيابية لتلك الدول لاحتلال هذا البلد.

وبعد مرور ثلاثة أعوام[٢٦] تبين أنها مجرد أكذوبة، وليس في العراق أي أسلحة دمار شامل وليست له ترسانة نووية، وسواء حصل الاحتلال بسبب الأسلحة، أو قد يحصل احتلال آخر بسبب أن هذه الدولة أو تلك ترعى الإرهاب أو تؤوي الإرهابيين، فالمهم أن يحصل المقصود وهو الاحتلال والسيطرة على تلك المنطقة واستغلال خيراتها ونهب مواردها وإخافة الدول المحيطة بها وضمان استقرار دول أخرى في المنطقة ولائحة المنجزات طويلة. وخلاصة القول أن ما يجري على الشعوب من تضليل إعلامي يجري على البرلمانات أو على الدول للحصول على النتائج المطلوبة وفي كل ذلك يكون الدور الكبير للمؤسسات الإعلامية.

المطلب الثاني- أثر الإعلام في الجانب الاجتماعي:

يقوم الإعلام بدور فعال في الجانب الاجتماعي من خلال جانبين، أولهما في جانب الأخلاق سلبا وإيجابا، وثانيهما في جانب العادات والتقاليد سلبا وإيجابا.

وسنتناول كلا منهما بشيء من التفصيل:

١- تأثير الإعلام على الأخلاق:

أ- التأثير السلبي.

إن نظرة سريعة على الأفلام والمسلسلات والتمثيليات العربية والأجنبية، تجد أنها تكاد لا تخلو من إحدى الجرائم الأربعة وهي (الزنا والسرقة وشرب الخمر والقتل)

وهي في نفس الوقت الأكثر انتشارا في المجتمع (هذا إذا لم يكن الفلم أو المسلسل يحتوي عليها جميعا).

إن وسائل الإعلام تروج لمثل هذه الجرائم، حيث أن معامل الإنتاج السينمائي لا همّ لها إلا الحصول على الربح الأكثر والناس تبحث عن الإثارة وأفلام الإثارة أو ما يسمونه بـ(الأكشن) لابد أن تحتوي على هذه الجرائم سواء كانت مادحة لها أو غير ذلك، وسواء كان أبطال الفلم من أفراد العصابة أو من رجال القانون، ففي كل الأحوال هي أعطت دروسا للشباب حول هذه الجرائم، والتطبيق عليهم.

وأما إذا انتقلنا إلى الأفلام الهابطة أو الإباحية فنجد العجب العجاب، فإن هذا الإنتاج الهابط والرخيص يوفر للشركات المنتجة أرقاما كبيرة من الأرباح، دون أن تصرف هي رؤوس أموال كما في الأفلام الاعتيادية.

وعلى سبيل المثال فإن الأفلام الاعتيادية قد تكلف الشركات المنتجة ملايين الدولارات وبضعة شهور من العمل المتواصل، وقد يحقق الأرباح المرجوة منه وقد لا يحقق وفقا لإقبال الجمهور عليه. بينما الأفلام الهابطة لا يكلف إنتاجها إلا مئات الدولارات، وهي في نفس الوقت تحقق أرباحا كبيرة، وتنتج على نطاق واسع وتباع على شكل أقراص وبكميات كبيرة جدا. وهي صاحبة التأثير الأشد فتكا بالمجتمع لا سيما بين طبقة الشباب والشابات في عمر المراهقة أو أكثر بقليل، وبانتشار وسائل البث الحديثة (الفضائيات) ازداد الأمر سوءا حيث تخصصت بعض القنوات بعرض هذه الأفلام وعلى مدى ٢٤ ساعة في اليوم، فإذا كانت المؤسسات التربوية أو الحكومية تستطيع أن تحد من ظاهرة انتشار الأقراص الليزرية والتي تحوي مثل هذه الأفلام فاليوم صارت السيطرة على القنوات الفضائية مستحيلة.

وبدأت تلك القنوات تنخر في جسم الأمم والشعوب وازداد تأثيرها السلبي بشكل كبير جدا. والشركات والمؤسسات الإعلامية لاسيما في الدول الديمقراطية لا تخضع للرقابة ولا همّ لها إلا الحصول على أكبر قدر من الأرباح سواء بنشر الفاحشة أو بغيرها.

ب- التأثير الإيجابي:

لقد انتبهت بعض المؤسسات الإعلامية والتي تملكها بعض الدول أو الأفراد أو الجماعات الإسلامية إلى خطورة الموقف، وسعت إلى إيجاد البديل وقد وفقت إلى حد ما

في تأسيس بعض الفضائيات النظيفة والتربوية، إلا أنها لازالت في مراحلها الأولى وذلك لأسباب منها:

١- إن القنوات الفضائية الهابطة تحصل على أرباح كبيرة مقابل بث تلك الأفلام عن طريق الاشتراك أو عن طريق بيع كارتات فتح الشفرة. بينما القنوات التربوية أو الإسلامية لا تنتظر الربح وقنواتها ليست مشفرة، وبالتالي ليست لها أرباح وهذا يجعلها تعتمد على جيوب المتعهدين بها من الدول أو الجماعات وتبقى مفتقرة إلى الدعم المادي.

٢- إن الفن الغالب أو الشركات المنتجة للأفلام وكما أسلفنا تبغي الربح من وراء إنتاجها، وبما أن تكلفة إنتاج الأفلام عالية، وغالب أبنائنا المسلمين يبتعدون عن دخول المؤسسات أو الشركات المنتجة للأفلام (حيث لا تتمتع بالسمعة الطيبة) لذلك صار عندنا نقص حاد في المنتجين والمخرجين والممثلين الذين يمكن أن ينتجوا لنا فنا إسلاميا نستطيع من خلاله أن نقف بوجه حملة الإفساد الكبيرة التي تقوم بها شركات الأفلام الهابطة أو غيرها.

ومع ما تقدم فإن بوادر الخير بدأت من خلال عرض أفلام الكارتون الإسلامي المتمثل بقصص الأنبياء والصالحين وبعض المسلسلات الهادفة التربوية، وقليل من الأفلام الكبيرة مثل (الرسالة وعمر المختار). وكذلك ما بادرت به بعض القنوات[٢٧] من عرض لدعاة الإسلام كالشيخ القرضاوي أو عمرو خالد أو غيرهم، وكل ذلك لا يخلو من تأثيرات إيجابية على المجتمعات في جانب الأخلاق.

فالديمقراطية التي أعطيت للفضائيات الهابطة هي نفسها التي سمحت لبعض القنوات من بث البرامج الإسلامية والمحاضرات الدينية.

إلا أنه تبقى الديمقراطية على النهج الغربي والذي يعني قبول رأي الأكثرية مهما كان له تأثير سلبي على المجتمع فماذا تفعل محاضرة دينية أمام آلاف الأفلام الهابطة والمسلسلات الفاضحة، ولو طبقت في بلادنا يوما ما الديمقراطية الإسلامية أو الشورى الإسلامية لاستطعنا أن نرتقي بمجتمعاتنا إلى آفاق العز والمجد.

٢- تأثير الإعلام على العادات والتقاليد في المجتمع:

من المعلوم أن العادة أو العرف أو التقليد يبدأ ببدعة ثمّ يتحول إلى عادة ثمّ إلى تقليد ثمّ يكون عرفا، ونظرة سريعة إلى أحوال المجتمع نجد أن الكثير من عاداته قد

تغيرت بمرور الزمن، والأصل في العادات والتقاليد أنها تتغير ببطء إلا أن وسائل الإعلام جعلت الأمر يتغير بسرعة، فمن جهة جعلت عادات وتقاليد الأمم الواحدة أمام الأخرى، وصارت كل أمّة أو مجتمع مطلع على عادات المجتمعات الأخرى، فتسهل عملية انتقال العادات من مجتمع إلى آخر، ومن جهة أخرى صارت البدع في العادات أسهل شيوعا في المجتمع ذاته، ولنضرب مثالا على ذلك، حيث قد تغيرت عادات الزفاف وحفلاته في المجتمع العربي والإسلامي وبدأت تتغير باتجاه ما عند الغرب.

ويحصل ذلك في المدن أكثر من حصوله في مناطق الريف أو البدو، حيث يطلع الناس على ما عند الغرب من ممارسات فيقلدونه لاسيما في زمن ضياع الهوية وفقدان الشخصية. وإذا نظرنا إلى الأزياء والملابس وتسريحات الشعر فنجد التقليد في هذا الجانب بشكل أوسع فما ان تصدر مجلات الأزياء العالمية أو قنوات الأزياء موديلا حتى تمتلئ المحال ودور الأزياء عندنا بهذه الموديلات، لاسيما فيما يخص النساء فهنّ أكثر تأثرا بهذه الأمور من الرجال.

لقد أثر الإعلام تأثيرا كبيرا على كافة المجتمعات (لاسيما الديمقراطية منها) حيث ليس لها أي حصانة ضدّ التأثيرات الخارجية، حتى صارت بعض المجتمعات ليس لها تقليدا معينا أو عادات معينة حيث اختلطت عاداتهم وتقاليدهم بالمجتمعات الأخرى.

وهذا الأمر له إيجابيات وله سلبيات كما هو الحال في الجانب الأخلاقي، فإن انتقال العادات والتقاليد بين المجتمعات الديمقراطية (وأقصد هنا أنها ليس لها ضوابط معينة من شرع أو دين) يجعل تلك المجتمعات تتقبل السلبيات كما تتقبل الإيجابيات، وبما أن مجتمعات الدول المتقدمة أو المتطورة هي مجتمعات علمانية.

فالعادات والتقاليد السيئة عندها أكثر من العادات والتقاليد الحسنة، إذ هم يفهمون الحرية على أنها حرية الأشخاص بعمل أي شئ يريدون مادام أنهم لا يعتدون على الآخرين «وجزر العراة الموجودة في بعض بلدان العالم واحتفالات الحرية التي تقيمها بعض الدول حيث يسير آلاف البشر في مظاهرة كبيرة وهم لا يرتدون أي شيء على الإطلاق خير دليل على ذلك»[٢٨] وآخر صيحات الحرية عندهم هي الصور المسيئة للرسول ﷺ.

وإن الناظر المتفحص لما يرتديه طلاب وطالبات الجامعات في الدول العربية والإسلامية ليجد الأثر الكبير للعادات والتقاليد الغربية في مجتمعاتنا.

الاستنتاج

إن المجتمعات الديمقراطية ما هي إلا امتداد للمجتمعات القديمة والتي كانت تتبع عادات وتقاليد سيئة إلا أنهم كانوا يرضونها، وفكرة أن يحكم المجتمع نفسه عن طريق الأغلبية أو الأكثرية هي فكرة ليست صحيحة حيث أن المجتمعات قد تشيع فيها أفكار وعادات وتقاليد هي خاطئة ومثالانا في ذلك هو عبادة الأصنام عند قريش ومن قبلهم ما كان يفعله قوم لوط من الفاحشة وما يفعله الغرب اليوم من إشاعة الزنا وزواج المثل والأسرة أحادية الجنس وما إلى ذلك من منكرات وهم يعتبرونها جزءا من الديمقراطية.

بينما الإسلام وضع لنا ديمقراطية هي أفضل من ذلك وهي للأمة أو المجتمع أن يختار ما يشاء من العادات والتقاليد والحكم بشرط ألا يخالف ذلك نصا من نصوص الشرع القاطعة والتي لا تقبل التأويل، حيث أن الخالق العليم الخبير هو أعلم بهم عندما حرّم عليهم بعض الأمور وجعل لها حرمة قطعية لا تقبل الشك أو التأويل.

وإن الإعلام يؤثر بشكل كبير على تلك المجتمعات الديمقراطية، حيث ينقل لهم صورا حقيقية أو مزيفة، وبالتالي يستطيع أن يقنع الجمهور بأمر ما فيكون ذلك قانونا أو عرفا عندهم. وهذا التأثير يكون في جانبين أساسيين.

الجانب الأول هو الجانب السياسي: فنجد أن الإعلام يؤدي الدور الأكبر في كل قضايا الترشيحات أو جلب التأييد لهذه الحكومة أو تلك أو في التشهير بها وهم في الغالب لا ينطلقون من ثوابت شرعية بل من مصالحهم الشخصية أو الحزبية.

وما ينطبق على الأشخاص ينطبق على قرارات الدول حيث يتعاون الإعلام مع الأجهزة المخابراتية للوصول إلى تضليل المجتمع وجعله يوافق على بعض القرارات أو القوانين، مثل قانون مكافحة الإرهاب أو شن الحروب.

وما ينطبق على السياسة ينطبق على الأخلاق والعادات والتقاليد حيث أن المجتمعات الديمقراطية لم تعد لها ثوابت أخلاقية أو دينية فيفعل الإعلام فعلته في تغيير أخلاق وعادات الشعوب ذاتها أو نقلها إلى شعوب أخرى.

هوامش البحث

(١) ينظر: لسان العرب، مادة (جمع).

(٢) ينظر: موسوعة السياسة، د.عبد الوهاب الكيالي، المملكة العربية السعودية، ١٩٩١، ط١، ٢/٧٥٦.

(٣) ينظر: جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، مطبوعات تهامة، ١٩٨٤م، ص٢٥.

(٤) المقصود بالثورة على الكنيسة هي الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م وهي من أشد الثورات دموية في العالم. ينظر: سفر الحوالي، العلمانية، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ، ص١٦٩.

(٥) تعد مبادئ الثورة الفرنسية أساس مبادئ الديمقراطية الغربية. ينظر: د.عبد الحميد متولي، أنظمة الحكم في الدول النامية، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص٣٠.

(٦) سورة الرعد: الآية ٤١.

(٧)سورة المائدة: الآية ١.

(٨) سورة الحج: الآية ١٤.

(٩) سورة النحل: الآيتان ٥٤-٥٥.

(١٠) سيد قطب، في ظلال القرآن، القاهرة، دار الشروق، ط٣٤، ٢٠٠٤م، ص٢٦٤٧.

(١١) ينظر: محمد قطب، جاهلية القرن العشرين، القاهرة، مكتبة وهبة، ط١، ص٢٠٣.

(١٢) ينظر: د.فايز صالح أبو جابر، التاريخ السياسي الحديث، دار البشير، ١٩٨٩م، ص٤١٤.

(١٣) ينظر: جاهلية القرن العشرين، ص٢٠٢.

(١٤) سورة النور: آية ٢.

(١٥) ينظر: النظم الإسلامية، د.منير حميد البياتي، ص٣٠٢، ط١، ٢٠٠٦م، دار وائل، عمان.

(١٦) ينظر: الفكر الإسلامي تقويمه وتجديده، د.محسن عبد الحميد، ص٨، ط١، دار الانبار، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

(١٧) سورة آل عمران: الآية ١٥٩.

(١٨) سورة الشورى: الآية ٣٨.

(١٩) ينظر: فقه السيرة، محمد الغزالي، ص١٩٤، مراجعة وتعليق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، دار الدعوة، مصر، ط٦، ٢٠٠٠ م.

(٢٠) ينظر: الرحيق المختوم، صفي الرحمن المباركفوري، دار العلوم الأردن ، ص٢١٧، ط١، ٢٠٠٠م.

(٢١) ينظر: المنهج الحركي للسيرة النبوية، منير محمد الغضبان، دار الوفاء مصر، ص١٨٤، ط١٥، ٢٠٠٦م.

(٢٢) ينظر: النظم الإسلامية، د.منير حميد البياتي، دار وائل، الأردن، ط١، ٢٠٠٦م، ص٢٦٦.

(٢٣) ينظر: التفكير الفلسفي في الإسلام، د.سليمان دنيا، مطبعة الخانجي، مصر، ط١، ١٩٦٧م، ص٥٤.

(٢٤) سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى ابن سورة الترمذي، ت٢٧٩هـ، كتاب الزهد، باب ما جاء في تقارب الزمان وقصر الأمل، رقم الحديث ٢٣٣٢ ، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط١.

(٢٥) ينظر: نبيل شبيب، الفضائح المالية في الإعلام، www.islamonlain.net

(٢٦) كتب الباحث بحثه بعد ثلاثة أعوام من احتلال العراق.

(٢٧) كقناة الرسالة وأقرا والمجد والوصال وصفا وغيرها من القنوات.

(٢٨) ينظر: الرابط www.syrianow.sy

المصادر

١-الترمذي، سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى أبن سورة الترمذي، ت٢٧٩ هـ، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.

٢-جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ١٩٨٤م، مطبوعات تهامة.

٣-سفر الحوالي، العلمانية، ١٤٠٢هـ، مكة المكرمة، جامعة أم القرى.

٤-سليمان دنيا، التفكير الفلسفي في الإسلام، ط١، ١٩٦٧م، مكتبة الخانجي، مصر.

٥-سوريا الآن، مجلة الكترونية.

٦-سيد قطب، في ظلال القرآن، ط٣٤، ٢٠٠٤م، القاهرة، دار الشروق.
٧-صفي الرحمن المباركفوري، الرحيق المختوم، ط١،٢٠٠٠م، دار العلوم، الأردن.
٨-عبد الحميد متولي، أنظمة الحكم في الدول النامية، ط١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
٩-عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية،١٩٩١م، ط١، المملكة العربية السعودية.
١٠-فايز صالح أبو جابر، التاريخ السياسي الحديث، ١٩٨٩م ، دار البشير.
١١-محسن عبد الحميد، الفكر الإسلامي تقويمه وتجديده، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، دار الانبار، بغداد.
١٢-محمد الغزالي، فقه السيرة، مراجعة وتعليق محمد ناصر الدين الألباني، ط١، ٢٠٠٦م، دار الدعوة، مصر.
١٣-محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب، ط١، دار صادر، بيروت.
١٤-محمد قطب، جاهلية القرن العشرين، ط١، مكتبة وهبة.
١٥-منير حميد البياتي، النظم الإسلامية، ط١، ٢٠٠٦م، دار وائل، الأردن.
١٦-منير محمد الغضبان، المنهج الحركي للسيرة النبوية، ط١٥، ٢٠٠٦م، دار الوفاء، مصر.
١٧-نبيل شبيب، www.islamonlain.net